

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وما قالوه ليس بصحيح على قاعدة المذهب .
- بل قاعدة المذهب تفتضي صحة الاستثناء .
- وأما إذا قال له علي درهم ودرهم إلا درهما فإن قلنا لا يصح استثناء النصف فهذا لا يصح بطريق أولى .
- وإن قلنا يصح فيتوجه فيها وجهان كالتي قبلها هذا ما ظهر لي .
- وإن كان ظاهر كلام المصنف والمجد الإطلاق .
- قال في الرعايتين والحاوي والاستثناء بعد العطف بواو يرجع إلى الكل .
- وقيل إلى ما يليه فلو قال له علي درهم ودرهم إلا درهما فدرهم على الأول إن صح استثناء النصف وإلا فاثنان .
- وجزم ابن عبدوس في تذكرته بأنه يلزمه درهما .
- وجزم به في الهداية والخلاصة والتلخيص والمنور .
- وقدمه في المذهب والشرح .
- قال المصنف في المغنى وهو أولى .
- وصح أن الاستثناء لا يرجع إلى الجميع .
- ورد قول من قال إنه يرجع إلى الجميع ولزوم درهمين في هذه المسألة .
- وهو المذهب .
- قوله وإن قال له على خمسة إلا درهمين ودرهما لزمه الخمسة في أحد الوجهين .
- وهو المذهب جمعا للمستثنى .
- وصححه في التصحيح والنظم .
- وجزم به في الوجيز وتذكره ابن عبدوس والمنور وغيرهم .
- وقدمه في المحرر وغيره